في دولة «الشين بيت»

أنطوان شلحت

يحيل التحقيق الصحافي الذي يشغل عدّة فئات من الرأي العام في إسرائيل حاليًا، وكُشف فيه عن استخدام الشرطة برنامج التجسس «بيغاسوس» التابع لشركة السايبر الهجوميّة NSO لاختراق هواتف المواطنين، يُحيل، من ضمن أمور أخرى، إلى ظاهرة تجذّر العمل البوليسي غير المُراقب، والذي يحظى بشرعية رسمية ومجتمعية. ومن غير العسير العثور حتى على تحليلاتٍ إسرائيليةٍ صرفة تؤكد أن الحصيلة الناجزة لمثل هذا العمل هي رسوخ عملية المسّ بحرياتٍ أساسيةٍ تخصّ الفرد، وتقويض مبادئ ديمقراطية للنظام وقواعد سيادية للدولة.

وعلى سبيل النمذجة، في عام 2012 نشرت أريئيلا شدمي، وهي ضابطة شرطة سابقة، كتابها «بلاد محروسة، بولسة وسياسة الأمن الشخصي»، اعتبر الأول من نوعه الذي يتناول بصورة نقدية عمل جهاز الشرطة في إسرائيل. ويبيّن، من خلال تحليلٍ ثاقب، كيف تتسلّل الأجهزة الشرطية، بصورة تدريجية وعميقة، إلى نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية في دولة الاحتلال، وذلك تحت مظلّة «متطلبات الأمن الداخلي» التي تسوّغ إخضاع الحياة العامة والخاصة لأنظمة الرقابة والتحكّم بشكلٍ آخذ بالاتساع. ويستعرض التغييرات الحادّة في أشكال العمل البوليسي ومهمات أجهزة حفظ الأمن الداخلي، وما يرافق ذلك من استخدام صارم واستفزازي للصلاحيات والأجهزة، خصوصًا في كل ما يتعلق بسلوك نشطاء اليسار، والفقراء، ومهاجري العمل، ومن وضع المشكلات الاجتماعية في إطار التهديدات الاستراتيجية. كما يبحث الكتاب في ظهور أجهزة جديدة لحفظ الأمن وتطوّرها، مثل شركات الحراسة الخاصة، والشرطة البلدية والجماهيرية، وذلك في نطاق عمليات خصخصة العمل البوليسي ومهمات حفظ الأمن. وتأتي المؤلفة على ما يجري من نقل لصلاحيات الأمن العام إلى مؤسسات وأطر تجارية تعمل ظاهريًا باسم القانون وأحيانًا خارج القانون، ما يُنتج حالة من اللامساواة على مستوى الأمن الشخصي والأمن العام، وخصوصا بالنسبة للمجموعات السكانية الضعيفة، وبالأساس النساء والعرب، ويحوّل الحيّز العام من حيّز يُفترض أن يكون مفتوحًا للجميع إلى مجموعة من الحيزات مفتوحة أمام مجموعات قوية وموصدة أمام مجموعات أخرى. وليست الدولة وحدها المسؤولة عن هذه الحصيلة أو الصيرورة، بل أيضًا مجتمعها، كما تدلّ على ذلك حقيقة أن «اليوم العالمي للحفاظ على خصوصية الفرد» وحمايته من أشكال التنصت والمراقبة ومن الاعتداء على خصوصيته (يصادف يوم 28 يناير/ كانون الثاني من كل عام)، والذي أحيته منظمات حقوقية وحركات شعبية عديدة في العالم، مرّ بصمتٍ شبه مطبق في إسرائيل، باستثناء هذا التحقيق الذي أظهر محاولات المؤسسة الإسرائيلية الرامية إلى توسيع الصلاحيات المخوّلة لها في كل ما يرتبط بالتنصّت ورصد المواطن في حياته العامة.

حتى الآن، كان مثل هذا الموضوع يُبرّر بذرائع أمنية. وإلى حدّ كبير، تجنبّت أغلب المنظمات الحقوقية الإسرائيلية التطرّق إليه، كغيره من مواضيع لها ترابط تشابكي مع الأمن، على غرار عدم إثارة جمعيات الحفاظ على البيئة الإسرائيلية قضية المفاعلات النووية الإسرائيلية بخلاف مثل هذه الجمعيات في دول أخرى، ما يعكس طبيعة عسكرة المجتمع الإسرائيلي وأمننته، ويوضح ممارساتٍ شتّى تحوّلت إلى ما يشبه معطيات غير مُفكر فيها أو مسكوت عنها.

وكان المفكّر الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتش (1903- 1994) أوّل من تنبّأ بأن تصبح إسرائيل، بما في ذلك في نطاق التفاعلات داخل «الجماعة اليهودية» نفسها، دولة أمنية أطلق عليها تسمية «دولة الشين بيت» («الشين بيت» كان الاسم المختصر لجهاز الأمن الإسرائيلي العام الذي أصبح «شاباك»)، تحت وطأة احتلال الأراضي الفلسطينية في عام 1967. فقد كتب في 1968: «في غضون أعوام قليلة، لن يظلّ هناك عامل أو فلاح يهودي. وسوف نتحوّل إلى شعبٍ من المفتشين والموظفين وأفراد الشرطة والمباحث السرية.. وستغدو إسرائيل دولةَ شين بيت تصوغ المناخ العام برمته مع مؤشرات واضحة تتهدّد بالخطر حرياتنا الأساسية، حرية الكلام والتعبير والتنظيم. وسيُمسي الفساد أسطوريًا»!

ثورة 25 يناير في مصر لم تنتهِ

علي أنوزلا

مرّت أمس الذكرى السنوية الحادية عشرة لثورة 25 يناير في مصر بشكل غير رسمي. وعلى الرغم من محاولة النظام المصري محو هذا التاريخ من ذاكرة المصريين، إلا أنه هو نفسه ما زال مسكونا بكوابيسه، مرعوبا من ذاكرته. والمعروف في علم النفس أن الذكريات الجميلة والمؤلمة لا تتلاشى أبدا، وبينما يحاول الإنسان استرجاع الأحداث الجميلة التي عاشها يعمل كل شيء لنسيان تلك المؤلمة للتخلص منها، لكنه لا يستطيع ذلك، ويظل سجينا لذاكرته السلبية التي تتحوّل مع مرور الزمن إلى عقدة ذنب تلازمه طوال حياته. وهذا ما يعيشهُ النظام المصري المأزوم، فمن العلامات المبكّرة على أن هذا النظام الانقلابي ما زال يخاف من ذكرى ثورة يناير محاولته شراء صمت الشارع المصري، بإعلان زيادة طفيفة في الحد الأدنى للأجور، وتعهده بتحقيق العدالة لضحايا قمعه، فقبيل ذكرى ثورة يناير تم الإعلان عن زيادة عشرين دولارا في الحد الأدنى للأجور الذي يبقى متدنّيا، وبالكاد سيعادل 172 دولارا. ومع ذلك، هذه الزيادة، حتى وإن تم تطبيقها في القطاع العام، يصعب فرضها على القطاع الخاص والقطاع غير المهيكل الذي يعيش منه أغلبية المصريين. وفي السياق نفسه، دين قبل أيام ضابطا شرطة مصريان بقتل خالد سعيد بعد قرابة 12 عاما على مقتله. وللتذكير، خالد سعيد، الشاب المصري الذي قتل في مخفر للشرطة بالإسكندرية تحت التعذيب، هو بصيغة أخرى محمد بوعزيزي مصر، الشاب التونسي الذي أدّى إضرامه النار في جسده عام 2010 إلى اندلاع الثورة التونسية، فقد تحوّل هاشتاغ التضامن معه «كلنا خالد سعيد»، قبل 11 سنة، إلى محرّك للثورة الشبابية في مصر التي اشتعلت في مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن تنزل إلى ميدان التحرير في قلب القاهرة، وتضع حدا لحكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي دام 29 عامًا.

ولكن إذا نظرنا اليوم إلى الوراء، إلى بداية تلك الاحتجاجات غير المسبوقة في مصر والعالم العربي، هل كانت كل تلك التضحيات بلا جدوى، أم أنها حملت معها إيجابياتٍ تجلت فيما سمي «الربيع العربي»؟ الجواب يختلف حسب التموقع من الثورة نفسها، فبينما يرى أنصارها أنها فتحت آفاقا كبيرة للحرية والكرامة والديمقراطية في مصر وفي المنطقة العربية، يعتقد أعداؤها أنها كانت ستُدخل البلاد في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الذي كان سيؤدّي إلى خراب البلاد وهلاك العباد. الواقع أن الثورة اغتُصبت في سنواتها الأولى، وبالتالي يصعب الحكم على مآلاتها التي لم يُتح لها الوقت الكافي لتجسّدها، لكن ما هو موجود اليوم هو الانقلاب الذي قضى عليها، وقد مضت الآن نحو ثماني سنوات على هيمنته على كل منافذ السلطة في مصر، فهل واقع المصريين اليوم أفضل مما كان عليه قبل قيام ثورتهم المغتصبة؟ لقد أعاد الانقلاب عقارب الساعة إلى الوراء، عندما قضى على حلم المصريين باختيار من يحكمهم بطريقةٍ ديمقراطية، وأعادهم إلى العيش تحت نير الدكتاتورية منذ فرض المشير عبد الفتاح السيسي نفسه رئيسا على البلاد تدوم رئاسته رسميا، بعد أن فصّل دستورا جديدا على مقاسه، حتى عام 2024، ويمكن أن يقترح نفسه لولاية ثالثة تستمر حتى عام 2030، وربما لولايات أخرى مقبلة!

مؤكّد أن المصريين لم ينزلوا إلى الشوارع عام 2011 ليخلفوا دكتاتورا بآخر أكثر قمعا ودموية من سلفه، كما أن مطالبهم بالعيش والحرية لم تتحقّق في عهد الدكتاتورية الجديدة، فقد عادت مصر إلى سنوات الانتخابات المزوّرة ومرشّح الإجماع الوطني الوحيد الذي يفوز من الدور الأول بنسبة تقارب 99%. أما حملات القمع ضد كل الأصوات المنتقدة فقد تكثفت طوال السنوات الماضية، حتى تحولت مصر إلى أكبر «سجن مفتوح»، حسب وصف تقارير منظمات حقوقية دولية تعتبر أن وضع الحريات في مصر اليوم أصبح «أكثر خطورة» من أي وقت مضى بوجود أكثر من 60 ألف سياسي في سجون مصر اليوم، بينما برّر النظام قمعه المتزايد لكل معارضيه بمزاعم المحافظة على «الاستقرار» و«مكافحة الإرهاب»!. أما على الصعيد الاقتصادي، فالوضع ليس باللون الوردي الذي يقدّمه إعلام النظام، ويكفي أن نستشهد بمؤشرين فقط للدلالة على تفاقم الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، الأول هو ارتفاع ديون مصر التي تجاوزت 137,8 مليار دولار حتى نهاية يونيو / حزيران الماضي، وذلك بحسب بيانات البنك المركزي المصري، ما يعني أن الدين الخارجي وحده أصبح يمثل نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، واعتمادات فوائده تشكل نحو 33%من إجمالي موازنة الدولة. أما ما يوصف بالإصلاحات الاقتصادية التي يباشرها النظام فما زالت ثمارها بعيدة المنال، ولن تصل بالضرورة إلى كل شرائح المجتمع المصري الذين يعيش نحو 30% منهم أي 30,6 مليون نسمة، وفق وكالة الإحصاء الحكومية، تحت خط الفقر، وهؤلاء من استهدفهم النظام عندما قرر رفع الحد الأدنى للأجور لشراء صمتهم ولو إلى حين!

> لو لم يحدُث الانقلاب بدعم وتأييد من أعداء الثورة في الداخل والخارج لكنّا اليوم أمام عالم عربي آخر

عندما نزل الشعب المصري إلى الشوارع والميادين عام 2011 رفعوا شعارا واحدا هو «عيش، حرية، كرامة»، وبعد مرور نحو 11 سنة لم يتحقق أيٌّ من الأهداف الثلاثة للثورة المصرية، ولا يعني هذا أن هذه المطالب اختفت، وإنما اختفى المطالبون بها، سواء من زجّوا في السجون، أو ممن أدخلهم القمع إلى غياهب الصمت الرهيب. لقد أصبح الناس منهكين، بسبب موجة القمع التي لم تتوقف، وثانيا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ازدادت ضراوةً في السنوات الأخيرة.

لم يؤثّر الانقلاب على الثورة المصرية عام 2013 على مصر فقط، وإنما على شعوب أخرى في المنطقة، ولو لم يحدُث ذلك الانقلاب بدعم وتأييد من أعداء الثورة في الداخل والخارج لكنّا اليوم أمام عالم عربي آخر، لا يشبه عالم الفوضى والدمار والحروب والقمع والخوف والفساد والاستبداد الذي تعيش فيه شعوب عربية كثيرة من العراق إلى المغرب، ومن سورية إلى اليمن. وكيفما سيكون الحكم على الثورة المصرية، فهي لم تنتهِ بعد. نعم، تم قمعها، لكنها لم تمُت، لأن ما تشهده دول عربية قريبة من مصر أو تشبهها، مثل السودان والعراق ولبنان، وقبل ذلك الجزائر، مؤشرات تبعث على التفاؤل بأن الشعوب العربية ما زالت حية ولم تقل كلمتها الأخيرة بعد.

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير

عماد حجاج

عندما يتجدد «داعش» ويحاول النهوض

عمار ديوب

احتفل الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في 2019، وفعل الرئيس الروسي، بوتين، الأمر عينه. والاثنان قائدا أعظم دولتين، والأكثر تدخلاً في سورية، وبالتالي الأكثر مسؤوليةً عن كل مجريات الوضع السوري. ولكن، كيف عاد المهزوم إلى الظهور. سبق اقتحام سجن غويران (جنوب الحسكة شمال شرقي سورية) صدور تقارير كثيرة تؤكد أن التنظيم الإرهابي استعاد الكثير من قوته في سورية والعراق، وراح يشنّ عمليات عسكرية كثيرة، ويحارب على جبهات قوات سورية الديمقراطية (قسد) وأميركا وروسيا وإيران والنظام؛ الاقتحام الأخير، كان إعلاناً كبيراً، أن مرحلة التمكين أصبحت متقدّمة، ولا بد من عملية عسكرية، تجذب الأنصار، وتخرج «السجناء» وتقوم بواجب الوفاء لأعضاء التنظيم المعتقلين. عملية ذكية من تنظيمٍ إرهابي، وتزامنت، مع عملية قوية ضدّ الجيش العراقي في مدينة ديالا. أحدثت العملية خوفاً كبيراً في المدن الشرقية السورية، وفي الموصل وسنجار ومدن أخرى. ويأتي خوف الناس من عدم تجفيف البيئات التي احتضنت التنظيم، ورداءة الأوضاع في المناطق التي سيطر عليها «داعش» قبل هزيمته، وبسبب كارثية الوضع العام في شرق سورية وغرب العراق، حيث تُركت المناطق المدمّرة «بعد الانتصار» كما هي، ومن دون أيّ خدمات ذات معنى. الاستنتاج الوحيد هنا أن المسيطرين في العراق والإدارة الذاتية (الكردية) في الحسكة وفي دمشق وفي إيران، وكذلك الإدارتان، الأميركية والروسية، لا يريدون الإجهاز على التنظيم، وأن الاستثمار فيه لم ينته، حيث لم يتم الوصول إلى صفقةٍ تخصّ الوضع السوري، وما زالت الأزمة السياسية مفتوحة في العراق. وهذا يعني أن لا مصلحة لأحد، بما فيه الإدارة الذاتية، في تحسين أوضاع المدن الشرقية، وفي إحالة المعتقلين لديها إلى المحاكم.

لا تنتهي التنظيمات الجهادية إلّا بالقتال، فإمّا أن تنتصر أو أن تُباد، ويعتقل عناصر كثيرة منها. طبعاً لا يخطئ من يرى أنّها شركات استثمارية دولية، توظفها الأجهزة الأمنية من أجل زعزعة الاستقرار في هذه الدولة أو تلك، وتخريب الثورات العربية، أو تركيع بعض الأنظمة، أو توجيه التهم إلى أنظمةٍ تحميها، وطبعاً تُستثمر كأدوات للتخريب بين الدول العظمى، كما جرى في أفغانستان، وسواها. هذا ليس كل شيء، فهناك الأيديولوجيا، وحرب العقائد، والحرمان والمظلوميات. الأخيرات تتجه نحو الجهادية كلّما تأزم الوضع الداخلي، وغابت الديموقراطية والأحزاب الحداثية القوية؛ حيث لا تبقى للمجتمع قوة تدافع عنه إلّا تلك الجهاديات. بعد الانتصار المزعوم على «داعش»، في العراق أو سورية، لم تجرِ أيّ عملية تنمية اقتصادية أو تصالحٍ مجتمعي أو اعترف سياسي، ومورست عمليات ثأرٍ من المناطق التي حكمها «داعش»، وسكن أغلبية النازحين في مخيمات رديئة، وعوملت المخيمات، وكأنها سجون حقيقية، ونُظِر إلى الناس في المدن الشرقية في سورية على أنهم دواعش؛ الأمر ذاته في العراق. الواقع المتأزم هذا لا يمكن أن ينتج شيئاً آخر إلا «داعش»، أو أسوأ منه.

لم يكن لـ«داعش» أو أيّ تنظيماتٍ جهادية من وجودٍ في زمن صدّام حسين، وكذلك قبل عام 2011 في سورية. وفي حال وجود تنظيمات كهذه في هذه الدولة أو تلك، كان يتم محاصرتها والإجهاز عليها سريعاً. تنمو التنظيمات المتطرّفة، في المناطق الأقل استقراراً، والأكثر حرماناً ومظلوميةً، وحينما تُواجَه بجهادياتٍ أخرى، كما حال التنظيمات الجهادية الشيعية، أو التعصّب الكردي الذي يتبناه تنظيم حزب العمال الكردستاني وتابعه حزب الاتحاد الديمقراطي. المظلوميات الدينية لا تنتج شيئاً آخر إلا الجهاديات المسلحة. هل ما نقوله هنا غير معروف، أو فيه جديد نوعي؟ لا. القضية تكمن في المأزق الذي تعاني منه العملية السياسية في سورية، وفي الخلافات بين الدول المتدخلة في سورية، وغياب أيّ عمليات تنمية، وعدم طي الانقسامات التي استُثمِر فيها بعد 2011، الطائفية والقومية والمناطقية. في ظل هذا الوضع، لا ينتهي «داعش»، وها هي هيئة تحرير الشام تقيم «دولتها»، باعتراف تركيا والإدارة الأميركية والنظام السوري وروسيا. ليس استمرار سيطرتها على إدلب وأرياف من حماه وحلب لأجل ألّا تتدفق وفود اللاجئين نحو أوروبا، بل تتعلق استمراريها بغياب أفقٍ للعملية السياسية، وسهولة الاستثمار فيها من هذه الدولة أو تلك. وبالطبع، لا قيمة لثرثرات أبو محمد الجولاني، وحكاياه السمجة بخصوص تحرير العاصمة.

تحتوي المعتقلات والسجون تحت الإدارة الذاتية الكردية (الكردية) أكثر من خمسة وعشرين ألف شخص، وفي سجن غويران، خمسة آلاف. السجناء هؤلاء متعدّدو الجنسيات، ودول كثيرة ترفض استقبال عناصرها منهم. الغريب في ذلك كله، أولاً، العدد الكبير، وثانياً، تشكيك مراقبين كثيرين في أنهم جميعاً دواعش، وثالثاً عدم تخصيص محاكم معنية لينالوا جزاءهم. وبالتالي، يتغذى «داعش» ويقوى على تلك المظلوميات، ويقدّم نفسه مدافعاً صلباً عن حقوق السجناء المسلمين، والعرب بالتحديد. وهذا يلقى هوىً كبيراً، على قاعدة المحرومية من أيّ خدمات، وكذلك غياب

عنصر من «قسد» يحرس مخيم الهول في الحسكة حيث تحتجز عائلات مقاتلين من داعش (دليل سليمان/فرانس برس)

> «داعش» هو نتيجة ضرورية وليس مقدّمة للأحداث، وبتغيّر وجهة الأحداث سيُحاصَر التنظيم، ويتلاشى

قادة العشائر الأقوياء. وطبعاً لم تتقدّم المعارضة السورية بأيّ مشاريع، لمناقشة أحوال السجناء، أو المناطق المحرومة، وعكس ذلك، تشدّدت ضد الإدارة الذاتية الكردية، وهذا عزّز أيديولوجية «داعش»، حيث ترى أن العرب والمسلمين يظلمهم الكرد، وليس من مدافع عنهم سوى من أقام دولة الخلافة، وغزا المناطق الكردية في سورية والعراق، وسيكرّر «داعش» الفعل ذاته. السردية هذه، وُضعت الآن على الطاولة في سورية والعراق. وبالتالي، سنرى نزوحاً جديداً وكبيراً في مناطق كثيرة في سورية والعراق. الدولة في العراق، وضمناً إقليم كردستان، تتحمّل المسؤولية عن غياب التنمية الحقيقية، والأزمة السياسية، وبقاء إيران لاعباً سياسياً في خراب العراق وسورية. في سورية، هناك انهيار كامل للخدمات، وأشارت إلى بعض أحوال الناس «السنة» في المناطق الشرقية، وبالتالي سيجد هذا التنظيم أرضاً خصبة للحراثة. ستتمكن الإدارة الكردية، المدعومة من قوات التحالف الدولي، من القضاء على فلول سجناء «داعش» من سجن غويران، وأغلب الظن لن يتمكّنوا من الهرب، وستنال الإدارة دعماً جديداً من التحالف ومن الإدارة الأميركية. سيعاني العرب في الأحياء المحيطة بالسجن، وتتحدث تقارير عن عمليات تهجير ممنهج منها، استناداً إلى اختباء عناصر هاربة فيها والقتال منها.

تقليص وجود التنظيمات الجهادية مرتبط بالتوافق على حلٍّ للوضع السوري، والبدء بالعملية الانتقالية، وإعطاء السوريين دوراً مركزياً في فرض الاستقرار، ورفض أيّ تقسيمات مجتمعية على أسس طائفيةٍ أو قومية، والبدء بالعدالة الانتقالية، والتصالح المجتمعي. هذه الأجواء هي ما يسمح بكفّ أيدي الدول عن اللعب بورقة الجهادية، وستتم محاصرتها مجتمعياً، وقد ارتكبت مجازر كبيرة بالبيئات التي يقال إنها أنتجت داعش. وبالتالي، لم يولد «داعش» من العدم، أو أُخرج من نصوص قديمة. لا، «داعش» هو نتيجة ضرورية وليس مقدّمة للأحداث، وبتغيّر وجهة الأحداث سيُحاصر التنظيم، ويتلاشى. من دون فكرتنا الأخيرة، سنشهد إماراتٍ جديدةً لداعش في سورية أو العراق؛ فمن المستفيد من إنهاء الظاهرة الجهادية أو تجديد فتوتها؟

(كاتب سوري)

رسالة الخليج إلى لبنان... فرصة للحوار

وائل نجم

شكلت زيارة وزير خارجية الكويت بيروت، أحمد ناصر الصباح، الأحد (2022/1/23)، خرقاً لنوع من المقاطعة الخليجية غير المعلنة للبنان. فلم يزر بيروت منذ شهور أيّ مسؤول خليجي. ربما كانت الزيارة الأخيرة لمسؤول خليجي إلى لبنان زيارة وزير خارجية قطر، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في يوليو/ تموز الماضي.

حمل الوزير الكويتي الذي حافظت بلاده على علاقة مقبولة مع لبنان إلى المسؤولين اللبنانيين رسالة تختصر وجهة نظر خليجية تجاه لبنان، وتتضمن بضعة عناوين مطلوب أن تلتزم بها الحكومة اللبنانية قبل إعادة تطبيع العلاقة بين بيروت وكل من الرياض وأبوظبي والكويت والمنامة، سيّما الرياض بشكل أساسي. أمّا أبرز هذه العناوين أو النقاط التي تحدّث عنها الوزير الكويتي صراحة «رغبة بتطبيق سياسة النأي بالنفس، وألّا يكون لبنان منصّة لأيّ عدوان لفظي أو فعلي، وأن يكون لبنان مستقرّاً، آمناً وقوياً، فقوّته هي قوّة للعرب جميعاً». أمّا ما تناولته الصحف عن مضمون هذه الرسالة، فجاء فيها المطالبة بالتزام المسار الإصلاحي، واحترام مؤسسات الدولة، وتنفيذ القرارات العربية والدولية، وضبط الحدود ومنع التهريب، واحترام سيادة الدول العربية، وعدم اتخاذ لبنان منصّة لإطلاق المواقف المعادية للدول العربية، إلى أمور أخرى.

هذه العناوين كبيرة ومهمّة ومحور الخلاف الأساسي بين الممسك بتلابيب القرار اللبناني في بيروت وبقية العواصم الخليجية وحتى العربية. وبالتالي، فإنّ لبنان الذي يعاني من أزمة اقتصادية حادّة، ومن انسداد في الأفق السياسي، ومن مشكلات عديدة يبحث عن حلول جدّية للخروج من الأزمة، أقلّه بعض المسؤولين في مواقع القرار يبحثون عن تلك الحلول في تفاهماتٍ يمكن أن تُعقد مع صندوق النقد الدولي، أو مع غيره من الدول التي يمكن أن تساعد على الخروج من الأزمة. وبالطبع، فإنّ الدول الخليجية تتقدّم اهتمامات أولئك المسؤولين الباحثين عن تلك الحلول، غير أنّ هذا شيء والقرار في تلبية العناوين الواردة في الرسالة الخليجية والالتزام بها، إن صحّت كلّها، شيء آخر. ومما ورد في هذه العناوين ما يعتبره بعضهم في بيروت مسّاً بالمحرّمات، وتحديداً عن تنفيذ القرارات الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن 1559 عن نزع سلاح حزب الله. وهذا في ظلّ التوازنات القائمة، وفي ظلّ المعطيات التي تحكم الإقليم، ليس من السهل أن يلتزم به أي طرف أو فريق داخلي.

ولا يعني ذلك أنّ الفشل هو ما سيكون مصير الرسالة وما تضمّنته، وإنما أولاً رغبة خليجية حقيقية بتطبيع العلاقة مع بيروت، وفتح باب للنقاش والحوار ربما حول كلّ شيء، وهذا بحدّ ذاته يُعدّ أمراً إيجابياً يمكن البناء عليه، غير أنّ أيّ نقاش أو حوار بشأنه لن يكون سهلاً وطريقه مفروشة بالورود.

قد يكون من مصلحة كلّ الأطراف إيجاد الحلول لهذه الأزمات والمشكلات، فهي تستنزف الجميع، غير أنّ الأهم يكمن في كيفية مقاربة الأطراف المعنية في لبنان لهذه الفرصة، بهدف التقاط الأنفاس وإيجاد الحلول للأزمات التي أرهقت كاهل المواطنين، وباتت تهدّد كيان الدولة والمجتمع. الأكيد في لبنان أنّ قسماً من الفريق الممسك بجزء من القرار اللبناني كان يتمنّى أن تكون المبادرة بيده، حتى يؤكّد التزامه مضمون الرسالة الكويتية. لكنّ حال أولئك يقول: كنّا نتمنّى الالتزام لكنّ المعادلات الداخلية لا تسمح بذلك. في حين أنّ المُنْتَظر كيف سيتعامل الفريق اللبناني الداخلي المعني بهذه الفرصة، هل سيرى فيها مناسبةً لتطبيع العلاقة بين بيروت وأخواتها من عواصم العرب؟ أم سيرى فيها ضعفاً يدفعه إلى مزيدٍ من التصلّب والعناد وحينها سيظلّ متمسّكاً بمواقفه التي جنت ما جنته وعلى قاعدة الظفر لمن صبر أكثر؟! وبالتالي، يتجاهل الفرصة، ومعها تتحوّل الأمور إلى مزيد من التعقيدات والأزمات التي تستحكم بلبنان؟

(كاتب لبناني)

حاشية في مناكفة فارغاس يوسّا

عبد اللطيف السعدون

لهذه المقالة مناسبتها في احتجاج مجموعة من المثقفين والأكاديميين على تبوؤ الروائي البيروني، ماريو فارغاس يوسّا، الحائز على جائزة نوبل للآداب (2010)، أحد المقاعد الستة الشاغرة في «الأكاديمية الفرنسية» المعنية بحماية الآداب واللغة والثقافة الفرنسية، على خلفية مواقفه «المتطرّفة» و«المعادية للشيوعية»، وعلى دعمه زعماء اليمين في أميركا اللاتينية. ولم ينس المحتجون الإشارة الى «المشكلات الأخلاقية الخطيرة» ليوسا، وارتكابه واقعة «تهرّب ضريبي» فضحتها «أوراق باندورا».

ورأوا أن دخول يوسّا إلى حرم الأكاديمية «يضفي الشرعية على مواقفه التي تضرب عرض الحائط بقيم الديمقراطية الفرنسية، ولا سيما الحق في الدفاع عن القضايا العادلة».

ومع أن دخول يوسّا إلى الأكاديمية الفرنسية ليس مكسباً شخصياً له، بقدر ما هو مكسب للأكاديمية نفسها ولفرنسا، فإن ما قاله المحتجّون عنه ليس جديداً، إذ كان بدأ حياته يسارياً وصديقاً للثورة الكوبية، إلا أنه سرعان ما انقلب على ذلك، وتحوّل إلى اليمين المتطرّف، مؤيداً السياسات الأميركية المعادية للشعوب. ومن مواقفه المعلومة تبريره غزو العراق على أساس «أن الدكتاتوريات من المستحيل أن تتغير بفعل الداخل»، لكنه قبل ذلك كان من المعارضين لفكرة الحرب.

وقد زار العراق بعد الغزو بشهور، وفي «يومياته» كتب «إن الحرب الأميركية خلفت أنقاضاً وحريةً لكنها الحرية البربرية التي أدّت إلى نهب كل شيء»، و«أن خراباً ضرب بغداد جعلها مدينة شديدة القبح بعدما كانت من أجمل المدن العربية». وقريب من هذا الموقف ما كتبه بخصوص القضية الفلسطينية، واعتداده بكونه «صديقاً لإسرائيل»، لكنه دان سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين وممارستها القتل الانتقائي والتعذيب والسجن ومصادرة الممتلكات وهدم المنازل. ولاحقاً في زيارة له إلى الأردن طوّر موقفه: «الحل في دولتين، إسرائيل ودولة للفلسطينيين». يعترف يوسّا بأن الخطأ الفادح الذي ارتكبه في حياته أنه أصبح شيوعياً، ولذلك تخلى عن عضويته في الحزب الشيوعي بعد عام فقط، «كنت أفكر أن الماركسية هي المخرج للبشرية من الظلم، لكنني اكتشفت في النهاية أنها أيديولوجيا مغلقة وطائفية ومتعصّبة وتقود إلى الخراب».

وفي أميركا اللاتينية، وجدت أحزاب اليمين في طروحات يوسّا نوعاً من التناغم مع رؤيتها إلى أفكار اليسار وتنظيراته. وبالطبع، كان هذا هو الدافع لأن تنظم المعارضة الفنزويلية، زمن الزعيم اليساري هوغو شافيز، ندوة يتحدّث فيها يوسّا عن «التحدّيات التي تواجه أميركا اللاتينية» كنت أحد شهودها.

وفي حينها أثارت مشاركته في الندوة ضجيجاً كثيراً، خصوصاً بعد أن أطلق هجومه على التجربة الفنزويلية قبل أن يصل إلى كاراكاس، إذ وصفها بأنها «تيار شعبوي خطر يهدّد الديمقراطية في أميركا اللاتينية ويعيق تطوّرها»، ولم يستجب شافيز لطلب أنصاره منع يوسّا من دخول البلاد، لقناعته أن ذلك قد يفسّر بالعداء للديمقراطية ولمبدأ حرية التعبير، لكن يوسّا، المعروف بغرابة أطواره وعشقه المناكفات وتعمّده إثارة الضجيج في كل مكان يحلّ فيه، وهو ما أكّده لي صحافي فنزويلي صديق له، واصل إطلاق تصريحاته المعادية، حتى وهو داخل قاعة الندوة، في مناكفة منه لدفع حكومة شافيز إلى طرده من البلاد، واستثمار خطوةٍ كهذه لصالحه، لكن الرئيس الفنزويلي رد بمناكفةٍ أشدّ، عندما فاجأ يوسّا بدعوته إلى جلسة حوار في القصر الرئاسي، يحضرها مفكرون يساريون، إلا أنه اشترط أن يجرى الحوار بينه وبين الرئيس فقط من دون مشاركة آخرين، وردّ شافيز بالقول إنه رجل عسكري، وإن الحوار يمكن أن ينتظم على مستوى رجال الفكر، مشترطاً على يوسّا أن يعود الى بلاده (البيرو)، ويحصل على الرئاسة عن طريق الانتخاب أولاً، في إشارة ساخرة إلى خسارة يوسّا في الانتخابات الرئاسية التي كانت قد جرت في بلاده.

> كان يوسّا في ارتكاباته المتأرجحة يعكس فكره النقدي

ومع كل ما قيل ويقال، يمكن الإشارة إلى أن يوسّا كان في ارتكاباته المتأرجحة يعكس فكره النقدي، بعدما أدرك أن «الماركسية» تحمل «دوغمائيتها» معها، وسوف يكتشف دعاتها، في مرحلة ما، أنها مليئة بالثقوب، وهذا ما وصل إليه لاحقاً.

وعلى أية حال، فإن يوسّا، وإن ظلّ يغترف من السياسة ويكتب فيها، إلا أنه، بوصفه روائياً كبيراً، وقد عدّ واحداً من قلة في هذا المضمار، فإن ثمّة مسافة بينه وبين النشاط السياسي المباشر تظل قائمة، وهو حتى في سعيه إلى الرئاسة في بلده لم يحاول أن يتخطّى تلك المسافة، وهو القائل «السياسة مملكة الكذب»، و«السياسي قد يضطر للسير بين الجثث»، وهو لم يكن يريد ذلك لنفسه!

(كاتب عراقي في كاراكاس)

اعتزل الحريري... فليقلق حزب الله

أرنست خوري

أبرز المتضرّرين من اعتزال سعد الحريري السياسة، هو وتياره (المستقبل)، سيكون حزب الله ومعسكره. أكثر مَن يعرف ذلك هو نبيه برّي الذي سعى جاهداً فعلاً إلى ثني الرجل عن قراره. أما الحزب نفسه، فإن فائض القوة عنده يمنعه من إدراك الحقائق، وإن أدركها فإنه لا يعترف بها، فهو الحقيقة الوحيدة. سيكون على الأخير أن يحصد الآن ثمار حربه على خصومه باسم المقاومة والغلبة الطائفية بالنيابة عن إيران ومشاريعها التوسعية. سيفتقد حزب الله شخصية سياسية مهادِنة تتعايش مع التسويات، بعيدة عن الصدام، ليجد نفسه أمام جمهور طائفةٍ سنيةٍ ستبقى، على المدى المنظور على الأقل، رافضة للنموذج الذي تصدّره إيران أينما حلّت أذرعها. ولأن الحياة تكره الفراغ، سيحاول حزب الله اختراع قيادات وهمية إضافية في صفوف تلك الطائفة يحلفون بحياة حسن نصرالله، وأن يقنع نفسه بأن لها تمثيلاً شعبياً حقيقياً، إلى حين يتطوع كثيرون للتحدث باسم «الشارع السني الحقيقي» بخطاب وممارسة هجوميين ضد حزب الله، وفليستعرض حزب المائة ألف مقاتل حينها قوته في أزقّة بلد الطوائف الـ18.

وتعليق العمل السياسي قد يكون اختراعاً سياسياً شاء القدر أن يكون لبنان ساحته. لا هو اعتزال للشاب (51 عاماً) ولا هو انسحاب نحو المعارضة على طريقة ما فعله والده بين 1998 و2000 بقرار سوري. أكثر من استقالة واستكمال للانسحاب وأقل من اعتزال صريح، وبالطبع أكثر من اعتكاف. والاعتكاف أيضاً بدعة لبنانية ارتبطت تاريخياً بأسماء سياسيين كانوا رموزاً للطائفة السنية التي ينتمي إليها الحريري. سعد الحريري من طينة السياسيين الذين فُرضت السياسة عليهم فرضاً. الابن البكر لرفيق الحريري، بهاء الدين، كان مقرّراً أن يكون هو الوريث السياسي الشرعي. لكن رواية تُحكى في لبنان تفيد بأن التشدّد الديني لرجل الأعمال - السياسي، بهاء، أثار خشية لدى رعاة إقليميين ودوليين للحريرية السياسية ولدى الأب حتى، فرسا القرار على نقل القيادة إلى سعد، الذي وجد نفسه مرغماً على تولي الدور السياسي، بينما همومه وهواياته واهتماماته تقع في مكان آخر تماماً، لا علاقة له بالسياسة ولا بالشأن العام. أمرٌ مماثلٌ حصل مع وليد جنبلاط بعدما اغتال حافظ الأسد والده عام 1977. لكن جنبلاط الابن أغوته «اللعبة»، وصارت ممارسات بعينها تسمّى «الجنبلاطية»، بينما ظل سعد الحريري كارهاً للسياسة، وفاشلاً فيها، أكان وفق تعريفها المكيافيلي الرخيص أو في كونها تدبيراً أمثل للشأن العام وفق برامج ورؤى وكفاءات وأفكار وأحزاب. من هنا، يمكن فهم تبديد الرجل ثروة مالية طائلة، وخسارته دعماً سياسياً دولياً وداخلياً. فشل إلى درجة أنه في عهده، صار اللبنانيون السنة يتصرفون كطائفة تتملكها عقد الأقليات. لكن ما العمل طالما أن «لا مجال لأي فرصة إيجابية للبنان في ظل النفوذ الإيراني والتخبّط الدولي، والانقسام الوطني واستعار الطائفية واهتراء الدولة» مثلما قال في بيان اعتزاله/ انسحابه/ استسلامه؟ هل يُلام الحريري على رفضه معادلة المشاركة في الحكم بشروط حزب الله وإيران أو البقاء مهدّداً في حياته لو قرّر التفرّغ للمعارضة، وهو مغضوبٌ عليه إلى حدّ الاحتجاز ممّن يُفترض أنه عرّابه السياسي الأول؟ هل هو خطأ سعد الحريري أن أميركا وفرنسا ودول الخليج لا تريد مواجهة إيران في لبنان، وكل ما يرغبون بهم هم فدائيون يقفون في وجه حزب السلاح مجرّدين من أي حصانة على حياتهم؟

في صيف 2005، عشية الانتخابات الأولى التي تلت اغتيال رفيق الحريري، سُئل ميشال عون عن سبب عدم ترشيحه ولو شخصاً واحداً من حزبه في بيروت لمنافسة لوائح الحريرية السياسية. أجاب بأنّ «لا أحد يمكنه أن يترشّح في وجه شهيد»، في إشارة ساخرة إلى حملةٍ طاولت في حينها كل من نافس لوائح تيار المستقبل واتهامهم بالمشاركة سياسياً في اغتيال الحريري. في الأمس، كان يمكن لسعد الحريري أن يختصر أسباب اعتزاله السياسة بطرح سؤال وحيد على رافضي قراره: هل يمكن لأحد أن يعمل في السياسة بينما مسدّس المقاومة مصوّب إلى رأسه؟

ماذا لو انهارت أميركا؟

مروان قبلان

لم يعد الحديث عن احتمال اندلاع حرب أهلية في الولايات المتحدة، أو حتى انهيارها، أمرًا مستهجنًا، من ضروب الخيال، أو مادّة للتندر، كما كان الحال سابقًا. إذ أخذت تتزايد في الآونة الأخيرة كتاباتٌ تتناول هذه الإمكانية لمفكرين يتصفون بالرزانة، وينتمون إلى التيار السائد في الساحة السياسية والفكرية الأميركية (mainstream)، بعد أن كان هذا الطرح مقتصرا على كتّاب يساريين يعزفون النغمة المكرورة ذاتها عن «أزمة الرأسمالية». والحق أن مفكرين غربيين (غير أميركيين خصوصا) طرحوا هذه الاحتمالية سابقا باعتبارها حتمية تاريخية، أو نمطًا متكرّرًا (pattern) في حياة الدول والإمبراطوريات، مثل المؤرخ الإنكليزي بول كينيدي (Paul Kennedy) صاحب كتاب «صعود القوى العظمى وانهيارها» (The Rise and Fall of the Great Powers) والاسكتلندي نيل فيرغسون (Neil Ferguson)، صاحب كتاب «الحضارة: الغرب والآخرون» (Civilization: The West and the Rest)، والنرويجي يوهان غولتنغ (Johan Galtung) مؤسّس معهد أوسلو لدراسات السلام، وهو المفكر الوحيد الذي تنبأ عام 1980 بانهيار الاتحاد السوفييتي خلال عشر سنوات، لأسبابٍ داخليةٍ اقتصاديةٍ واجتماعية، وتوقع عام 2000 انهيار الولايات المتحدة خلال 25 عاما (بقي ثلاثة أعوام وفقا لحساباته).

يؤيّد مزاعم هؤلاء جميعا تنامي حال الاستقطاب في المجتمع الأميركي، وانقسام أميركا إلى اثنتين، كما يوضح الاستطلاع الذي أجراه مركز السياسة في جامعة فيرجينيا (University of Virginia Center for Politics) أواخر العام الماضي، والذي بين أن 52% من الجمهوريين يفضلون العيش في دولة خاصة بهم، في حين يرى 41% من الديمقراطيين أن من الأفضل تقسيم البلاد. السؤال المهم الذي يسترعينا هنا هو عن التداعيات المحتملة لانهيار الولايات المتحدة، بعد أن صار الحديث عنه مقبولًا في الأوساط الأكاديمية والفكرية الأميركية والغربية.

كثيرون في العالم، وخصوصا بين العرب، مستاؤون من الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، ابتداء من دعمها المستمر إسرائيل، إلى غزوها العراق وتدميره، وصولا إلى الجرائم التي ارتكبتها قواتها في سورية خلال الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك محاولة تدمير سد الفرات لتخليصه من سيطرة التنظيم عام 2017، كما كشفت عن ذلك أخيرا صحيفة نيويورك تايمز، لكن أن يكون المرء مستاءً من سياسات الولايات المتحدة شيء وأن يتخيل عواقب انهيارها شيء آخر مختلف تمامًا، فوزن الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي والدبلوماسي في العالم كبير إلى درجة أن سقوطها ستكون له عواقب تبدو أمامها عواقب انهيار الاتحاد السوفييتي مجرّد تفصيل صغير. سوف نكون، في الواقع، أمام تسونامي أمني، اقتصادي، سياسي لن يسلم من تأثيراته مطرح في العالم.

فما الذي يمنع روسيا، اليوم، من اجتياح أوكرانيا والوصول الى براغ إذا شاءت، واستعادة الأمجاد السوفيتية التي يحلم بها الرئيس بوتين؟ وما الذي يمنع الصين من غزو تايوان، والسيطرة على شرق آسيا، وتحقيق حلم شي جين بينغ بسيادة نموذجها الأوتوقراطي على العالم؟ ما الذي يمنع إيران من امتلاك سلاح نووي وإغراق المنطقة الممتدة من جبال هندوكوش إلى القرن الأفريقي بالفوضى؟ هل تهاجم حينها كوريا الشمالية جارتها الجنوبية؟ وهل تندلع حربٌ بين الهند وباكستان، أو بين الجزائر والمغرب، أو بين مصر وإثيوبيا؟ ماذا يحل بمنطقة الخليج العربي، وماذا يحصل لثروات النفط والغاز فيها؟ هل يدفع التنافس حولها إلى اندلاع حرب بين الهند والصين، وماذا عن اليابان التي تستورد 80% من احتياجاتها من الطاقة منها؟ هل تقف روسيا مكتوفة الأيدي، وفي صف من تكون (الهند أم الصين)؟ وكيف يكون حال الاقتصاد العالمي إذا انهار الدولار، ولحقت به بورصات العالم؟ وماذا يكون مصير بقية أوروبا إذا قطعت روسيا إمدادات الغاز عنها لدفعها إلى الرضوخ لشروطها؟ أسئلة صعبة قد نضطر يوما لمواجهتها إن تحققت نبوءة المتنبئين والمستبشرين.

لماذا تتوالد الدكتاتوريات في العالم العربي

رفيق عبد السلام

أسئلة كثيرة تثار بشأن الواقع السياسي العربي الذي يتسم في عمومه بطغيان الحالة الاستبدادية بشكلٍ لا نظير له في أي منطقةٍ أخرى، على الرغم من تراكم التضحيات العالية والمطالبات المتكرّرة بالحرية والكرامة: لماذا تتناسل الدكتاتوريات وآفات الحكم الفردي المطلق في هذه الرقعة من العالم، ما أن يغيب دكتاتور حتى يحلّ محلّه آخر أكثر شراسة وبطشاً؟ ولماذا تبدو المنطقة موبوءة بهذا الداء العضال الذي ينهش الجسم السياسي العربي؟ ولمَ تبدو المنطقة عصية على التغيير ومعاكسة لاتجاه التحرر؟

يتبين عند التحقيق أنّ الشعوب العربية ليست أقل طلباً للحرية والحكم الديمقراطي من غيرها، بل لعلّها أكثر تضحيات وأشد حرصاً من غيرها على نحو ما يبيّن عدد المساجين والمشرّدين لدواع سياسية، وما أكّدته الثورات العربية التي رفعت مطالب الحرية والعدالة، ونادت بتغيير أنظمة الجور والاستبداد. ارتفع سقف الطموحات السياسية العربية بالتخلص من الإرث الاستبدادي، بعد اندلاع الثورات العربية التي انطلقت من تونس بداية 2011، ومنها انتقلت إلى بلدان عربية أخرى، حاملة الشعارات والمطالب نفسها تقريبا، مثل مصر وليبيا وسورية واليمن، لكن من يتأمل المشهد العربي اليوم يخلُص إلى نتيجة مفادها أن الأمور لم تراوح مكانها فحسب، بل هي ارتدّت إلى حالة أسوأ مما كانت عليه قبل الثورات، وبسقوط آخر جدران الديمقراطية التونسية الناشئة، تحت ضربات شعبوية قيس سعيّد، نستطيع القول إن قوس الدكتاتورية قد اكتمل في هذه الرقعة من العالم، من دون أن ينفي ذلك وجود مقاومة عنيدة لهذه الموجة الانقلابية العاتية في أكثر من موقع عربي.

بعد سقوط حسني مبارك تحت ضربات ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 في مصر، اضطر الجيش إلى تسليم زمام الأمور لحكم مدني ديمقراطي مدة لا تزيد عن السنة والنصف سنة، لكنه بقي يمسك الحبل السرّي للسلطة، ويتحكم في خيوط اللعبة من وراء حجاب، إلى أن قفز عسكري مغامر زاد في منسوب البطش والدكتاتورية، كمّاً وكيفاً، مقارنة بالحكام السابقين الذين تداولوا على مصر. وفي ليبيا تهاوى نظام معمّر القذافي، فعاشت من بعده قدراً كبيراً من الانفتاح السياسي مدة قصيرة، قبل أن تنزلق باتجاه حربٍ أهليةٍ صعد معها نجم اللواء خليفة حفتر من شرق ليبيا، وهو بمثابة طبعة كربونية مستنسخة من سيسي مصر. ثورة الشباب اليمني التي فتحت آمالاً عريضة، دجّنتها ما سميت المبادرة الخليجية، قبل أن ينزلق البلد نحو حرب أهلية مدمرة ما زال يعيش أتونها واختلطت بالقبيلة والطائفة. في سورية، تحولت الثورة إلى احتراب داخلي امتزجت فيه التدخلات الدولية والإقليمية بالنزعات الطائفية والإثنية. وأخيراً تونس التي تقدّمت خطوات ملموسة على صعيد الديمقراطية والحياة الدستورية ما يزيد عن عقد، ترتكس إلى هوّة سحيقة على وقع شعبوية قيس سعيّد الذي بات يمسك كلّ أدوات السلطة بين يديه، بلا دستور ولا برلمان ولا مؤسسات رقابية، وكأنّنا إزاء قذّافي جديد بصدد التخلّق في المجال المغاربي.

طبعاً هناك باحثون وسياسيون غربيون استناداً إلى ميراث استشراقي مديد يستعذبون تفسير هذا الاستثناء العربي بوجود ثقافة عامة في المنطقة، مانعة للتحوّل الديمقراطي، ومغذية للحكم الاستبدادي الفردي. والحقيقة أنّ هذه المقولة لا تصمد كثيراً أمام المعطيات الصلبة، سواء من الناحية الواقعية أم من الزاوية النظرية. لا توجد ثقافة سياسية نمطية موحّدة، بل الثقافة الواحدة هي ثقافات متعدّدة وتعبيرات متنوعة. ويمكن أن تستخرج منها الشيء ونقيضه، كما أنّ بلاداً إسلامية كثيرة تنتسب إلى الدين والثقافة نفسيهما تقدّمت خطوات مهمة على صعيدي الديمقراطية والتخلص من أثقال الحكم الفردي والدكتاتوري بدرجات متفاوتة، مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا والسنغال ونيجيريا وغيرها، فلماذا يبدو العالم العربي استثناءً خاصاً، وحالةً عصيةً على التغيير؟ إذا أردنا أن نفهم المشهد بالجدّية المطلوبة، فسبيلنا إلى ذلك تمحيص المعطيات الجيواستراتيجية والتاريخ السياسي اللذين حكما هذه المنطقة خلال القرن الأخير على الأقل، بدل الاتكاء على مقولات الثقافة والوعي والفكر.

أول هذه العناصر التي يجب التوقف عندها هي تركيبة الدول العربية نفسها التي تتسم، في عمومها، بالانقسام والهشاشة، فهذه من بين العوامل الأساسية المغذّية للاستبداد والصانعة للأزمات، مقارنة حتى بدول الجوار الإسلامي، مثل تركيا وإيران. ولدت الدول العربية، خصوصا في المشرق العربي، من رحم الانقسامات السياسية والتمزّقات الاجتماعية الناتجة عن لعبة الأمم وحساباتها الخاصة بعد تفكّك الدولة العثمانية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبا. لم يكن تكوين الدولة العربية، خصوصا في المشرق العربي، نتاج تدافع القوى الداخلية وتوازناتها الذاتية، كما حصل، في الغالب، في تشكل الكيانات السياسية الحديثة، بقدر ما كان الأمر منتج حسابات القوى الدولية التي تقاطعت أحيانا، وتعارضت أخرى، مع رهانات القوى الداخلية ذات التوجهات الانقسامية من مشائخ وأعيان ووجهاء. كلنا يعرف قصة الشريف حسين ورغبته في إقامة دولة عربية كبرى تضم الحجاز وبلاد الشام، فانتهى به المطاف منفيا في قبرص، بعد تفصيل كيان جديد شرق الأردن، وبداية تخلق المشروع الصهيوني في المنطقة. نخلص من ذلك إلى القول إن الدولة العربية ولدت مأزومة وقلقة من أصلها بسبب تكويناتها الجينية المشوهة، وهي لا تفرز غير الأزمات والانفجارات الداخلية والخارجية. هذا الأمر يجعل عملية التغيير عسيرة ومعقدة، وتصطدم، في أحيانٍ كثيرة، بمعيقات جيواستراتيجية ومكوناتٍ إثنية وطائفية قاتلة، ومن ذلك أنّ الإصرار على تغيير النظام وإصلاحه كثيرا ما يهدّد كيان الدولة نفسها بحكم حالة التداخل التي حصلت بين النظام والطائفة أو القبيلة أو الأسرة (أو كلها مجتمعة) في أحيان كثيرة، كما هو الأمر في العراق وسورية، وإلى حد ما في اليمن ولبنان، وحتى بعض بلاد الخليج.

طبعا هذه الحالة متفاوتة بين قطر عربي وآخر، وربما تبدو مصر الحديثة استثناءً من بعض الوجوه، بحكم استقرار هويتها السياسية نسبيا، ثم ثقلها السكاني وأدوارها التاريخية. ولكنها أنهكت بالحروب وثقل الأزمات الاقتصادية وشدّة القبضة الخارجية مع وجود إسرائيل إلى جوارها. كل هذه المعطيات وفرت أرضية لتأبيد حكم العسكر وهيمنتهم على كلّ شيء، وبذلك تحولت مصر نفسها عنصراً مغذّياً للأزمات والقلاقل، بدل أن تكون مصدر علاج للوضع العربي. وربما يبدو المغرب العربي أفضل من بعض الوجوه، ولكن ثقل النفوذ الفرنسي المتوجّس من التوجهات الديمقراطية، ثم الانقسام الجزائري المغربي والأزمة الليبية، زادا في تكبيل المنطقة وإنهاكها.

المعطى الثاني، والذي لا يقل خطورة عن الأول، سطوة البترول وتنامي أدواره في المجال العربي، وما هو أوسع من ذلك، فبدل أن توظف هذه الثروة الطبيعية التي حبا الله بها أمة العرب في إصلاح أوضاعهم وإشاعة معاني التضامن بينهم، استخدم المال النفطي لإفساد المشهد السياسي العربي، وتلويثه على امتداد عقود متتالية. في ثمانينيات القرن الماضي، وظف المال الخليجي لتأجيج الصراع العراقي الإيراني، وتسميم الأجواء السياسية والمذهبية في عموم المنطقة، واستنزفت كثيرا من مواردها وطاقاتها في هذا الصراع العبثي، ثم استخدم هذا المال النفطي في تخريب العراق نفسه وإنهاكه بعد الخطأ القاتل الذي ارتكبه صدّام حسين بغزو الكويت، فتحوّل المحور الخليجي من دعم صدّام وتغذيته بالمال والسلاح إلى الانقلاب عليه، ومعاضدة احتلال أميركي دمر البلد وأنهك المنطقة برمتها. وبعد ثورات الربيع العربي، تشكّلت نواة صلبة بقيادة دول الخليج، وضعت على رأس أولوياتها تلويث ثورات الربيع العربي ثم إسقاطها واحدة بعد الأخرى، عبر تفجير كل الصراعات وإثارة التناقضات الداخلية في هذه البلاد، مع استخدام الإعلام وكل قوى الثورة المضادة. وقد ازدادت سطوة هذا المحور أكثر مع حالة الفراغ السياسي الناتج عن تتالي الانسحابات الأميركية الفوضوية من المنطقة، بعد هزيمتي العراق وأفغانستان منذ بداية حقبة أوباما سنة 2008. من هنا لا يمكن فهم ما جرى من ارتدادات في مصر وسورية واليمن وليبيا وتونس بمعزل عن الدور التخريبي الذي قام وما زال يقوم به النفط الخليجي، بقيادة السعودية والإمارات. وليس سرّا أن هذا المحور الخليجي قد رأى في الثورات العربية بمثابة كارثةٍ حلت به، واعتبر وجود حالة سياسية ديمقراطية تتسم بالنقاش الحر والمفتوح وانتخاب الحكام عبر صناديق الاقتراع بمثابة تهديدٍ وجودي «لأمنه القومي» الفردي والجماعي. وما يزيد في مخاوف حكام الخليج أكثر، حينما تأخذ الحالة الديمقراطية بعداً إسلامياً اصلاحياً، من شأنه أن يهزّ شرعيتها الثيوقراطية للإسلام، والقائمة على مقولة الطاعة المطلقة لولي الأمر بلا انتقادٍ ولا مراقبة ولا محاسبة. العامل الثالث المؤثر في أوضاع المنطقة واتجاهاتها العامة، وخصوصا في المشرق العربي، المعطى الإسرائيلي المؤثر والمتوجس من أي تغييرات ديمقراطية عربية، خشية أن ترافقها بالضرورة استفاقة شعبية، وهو دور بالغ التأثير في السياسات الدولية ورسم خياراتها، إلى الحد الذي يسمح بالقول إنّ السياسات الغربية، خصوصاً الأميركية منها في منطقتنا، تعمل كلما جاءت الانتخابات بمولود غير مرغوب فيه، على إجهاض الحمل، ومعه قطع أنفاس الأم وهي على فراش الولادة. العامل الأخير والحاسم في إعاقة العملية الديمقراطية في المنطقة هو الانقسام الحاصل داخل النخب، وما يتبع ذلك من مخاوف وأوهام متبادلة بينها، فينتهي الأمر ببعض مكونات هذه النخب طمعاً وخوفاً إلى الارتماء في أحضان أنظمة الاستبداد والقهر، بزعم حماية المكتسبات المدنية التي لم تبقَ منها هذه الأنظمة شيئاً يذكر. والكلّ يعرف أنّ العملية الديمقراطية لا يمكن أن تصمد في ظل حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي وغياب الحد الأدنى من التوافق.

> الثورة المضادّة تشتغل ببعد إقليمي ودولي واسع النطاق، ولا يمكن مواجهتها أو كسرها إلّا بمشروع إقليمي مضاد

الحقيقة، لا توجد حلول معجزة لهذا الوضع المأزقي الذي يتخبط فيه العالم العربي مشرقاً ومغرباً. لكن، يمكن التخفيف من حدّته على الأقل، وتحييد بعض عناصر الإعاقة، ولا يمكن أن نتقدّم على هذا الصعيد من دون وجود رؤية إصلاحية عربية متكاملة، ففي وقت كانت تغرق قوى التغيير في قضاياها الذاتية وصراعاتها المحلية على نحو ما بيّنت تجارب الثورات العربية، كانت هناك أجندة إقليمية مسلحة بالجيوش والاستخبارات ومستقوية بالمال والإعلام والخبراء تعمل بالليل والنهار على تعويق هذه الديمقراطيات والإجهاز عليها في المهد. من هنا، تأتي الحاجة لبلورة مشروع إصلاح ديمقراطي عابر لكيان الدولة القُطرية، لكن من دون تجاوزها أو القفز عليها، فالثورة المضادّة تشتغل ببعد إقليمي ودولي واسع النطاق، ولا يمكن مواجهتها أو كسرها إلّا بمشروع إقليمي مضاد.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

ثورة يناير والحكم العسكري في مصر

علاء بيومي

يعتقد الباحث الأميركي المتخصص في الشأن المصري، روبرت سبرنغبورغ، في كتابه المهم «مصر» الصادر في عام 2018، أنّ ثورة يناير لم تتمكّن من إحداث أيّ تغيير يذكر في طبيعة النظام العسكري الحاكم لمصر منذ 1952، وأنّ إنجازها الأهم يكمن في تعرية هذا النظام من خلال دفعه إلى إزالة القشرة المدنية التي نجح نظام الضباط في تغليف نفسه بها خلال العقود السبعة الأخيرة. ويعتقد سبرنغبورغ أنّ الهدف الأساسي للنظام المصري الذي تأسس في 1952 كان حماية انقلاب الضباط على الحكم الملكي، وأنّهم قاموا بذلك من خلال بناء نظام أمني يقوم على أضلع ثلاثة، أولها رئيس قادم من الجيش لا يخضع لحكم القانون أو الدستور، فسلطاته فرعونية الطابع، وهو مفوّض بإدارة البلاد بحكم أنّه قادم من المؤسسة الأهم، الجيش، والذي يمثل الضلع الثاني والأهم للنظام. الجيش هو حامي النظام، ومنه يأتي الحاكم، ومنه كذلك يأتي عدد هائل من المسؤولين الذين تولوا المسؤولية السياسية بشكل مباشر من خلال عهد جمال عبد الناصر، أو ظلوا خلف الستار موزّعين على مناصب عليا في الدولة خلال عهدي أنور السادات وحسني مبارك. الجيش أيضاً هو المصدر الأهم للنخبة السياسة والاقتصادية التي تحكم مصر منذ 1952، فلحماية انقلاب 1952، سعى الضباط إلى حماية أنفسهم بالسيطرة على المرافق الأساسية في الدولة والمجتمع، سواء كانت تلك المرافق مؤسسات حكم، أو شركات اقتصادية، أو نوادي رياضية، أو وسائل إعلام وثقافة ونشر. وبعد سبعة عقود من سيطرة الجيش، باتت النخبة الحاكمة تقوم، بشكل أو بآخر، بالضباط وأولادهم وأحفادهم وترتبط بهم.

أما الضلع الثالث لمثلث النظام الأمني الحاكم في مصر، أو مثلث الدولة العميقة كما يسمّيه سبرنغبورغ، فهو المؤسسات الأمنية والاستخباراتية التي أسّسها الضباط، وخصوصاً الرئيس القادم من الجيش، لحماية نفسه والنظام والتجسس على خصومه بداية من داخل الجيش نفسه.

ويعتقد سبرنغبورغ أنّ عبد الناصر أسّس الاستخبارات العسكرية للتجسّس على الجيش وحماية نفسه من نفوذ عبد الحكيم عامر ورفاقه. أما السادات ومبارك فقد سعيا إلى موازنة نفوذ الاستخبارات العسكرية من خلال تقوية الاستخبارات العامة، والتي يقودها في العادة ضابط جيش موالٍ لهما. وينطبق الأمر نفسه على قوات الحرس الجمهوري، والتي تأتي من داخل الجيش، لكي تحمي الرئيس من الجيش نفسه، هذا بالإضافة إلى جهاز أمن الدولة. وربما يفسّر هذا سبب اختيار مبارك المشير محمد حسين طنطاوي لمنصب وزير الدفاع وتركه فيه عشرين عاماً، فقبل صعوده هذا، أثبت طنطاوي ولاءه لمبارك، من خلال عمله رئيساً للحرس الجمهوري، وأثبت له أنّه رجل للنظام بلا طموح سياسي، وأنّه لن يمثّل تهديداً للرئيس كما فعل المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة في العقد الأول من حكم مبارك. كما تمتّع عمر سليمان بثقة مبارك، لأنّه أيضاً لم يكن يمثل تهديداً له، ورضي بموقع بعيد عن سدّة الحكم، وبمراقبة محاولات مبارك توريث ابنه جمال في صمت. وربما يفسّر هذا أيضاً رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاستعانة بعمر سليمان، بعد تخلصه من مبارك في 11 فبراير/ شباط 2011، ورفضه كذلك ترشحه للرئاسة، فالمؤسسات الأمنية المختلفة لا تثق ببعضها، وصعود المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى حكم البلاد كان يتطلب التخلّص من كل منافسيه الأمنيين بالأساس. عموماً، ظل هدف الحكم العسكري المستمر منذ 1952 منع الانقلابات وحماية الرئيس القادم من الجيش، ومن ثم حماية نظام يوليو خلال مثلث الدولة العميقة السابق شرحه، والمشغول دائماً بالسيطرة على مقاليد الأمور ومصادر القوة والسلطة على مختلف الأصعدة، حتى لو أدّى ذلك إلى تأخر البلاد، لذا تمت السيطرة على مختلف مؤسسات الدولة، وتم القضاء على الأحزاب السياسية واستقلالية مؤسسات القضاء والدين والمجتمع، كما تم التخلص من النخب الاقتصادية والفكرية المستقلة، ونشر أفكار وطنية تعادي الأجانب والمعارضة، والشعب نفسه لو تطلب الأمر، ومثل تهديداً للحاكم العسكري ورفاقه والمؤسسة العسكرية.

والنتيجة، كما يحذر سبرنغبورغ، كانت تراجع مصر على الأصعدة كافة، بشكل يصعب إيقافه. تراجعت مصر سياسياً وأصبحت دولة ضعيفة، وفقاً للتقارير الدولية الخاصة بالفساد والاستقرار وكفاءة مؤسسات الحكم. تراجعت اقتصادياً، وتخلفت عن دول سبقتها في التنمية في نهاية القرن التاسع عسر كاليابان، أو في منتصف القرن العشرين ككوريا الجنوبية. تراجعت مصر أيضاً تعليمياً وثقافياً، من خلال تراجع جامعاتها ونخبتها الثقافية والفكرية التي سيطر عليها النظام لضمان ولائها له، ولو أدّى ذلك إلى انكفائها.

ومنذ صراع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، والذي أدّى إلى هزيمة مصر المهينة في حرب 1967، ولم ينتهِ إلّا بوفاة عامر أو التخلص منه بعد النكسة، حرص الحكّام العسكريون على إبعاد الجيش عن كرسي الرئاسة بأكبر قدر ممكن، سواء من خلال مؤسسات أمنية رقابية، كالاستخبارات العسكرية والاستخبارات العامة، أو التخلص من قادة الجيش الأكثر استقلالية وكفاءة وكاريزما، أو شغل الجيش نفسه في مشاريع اقتصادية وربحية، كما حدث بشكل متزايد منذ نهاية عصر السادات، وتوسّع بشكل كبير في عصر مبارك، حيث شجع مبارك المشير طنطاوي على التخلّص من قيادات الجيش الأكثر استقلالية من ناحية، واستخدام شركات الجيش لمكافأة الضباط الأكثر ولاءً من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعيين عدد لا بأس به منهم بعد التقاعد في مختلف مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. وقد أثار إبعاد الجيش بهذا الشكل حساسيات بينه وبين النخب المسيطرة على بعض مقاليد السلطة، خصوصاً في النصف الأخير من عهد مبارك، وذلك على غرار عمر سليمان المسيطر على الاستخبارات العامة، والقوة المتزايدة للداخلية وأجهزة الأمن الداخلي المختلفة، والنخب الاقتصادية الملتفّة حول جمال مبارك. لذا مثلت ثورة يناير، كما يعتقد سبرنغبورغ، فرصة مثالية للجيش للعودة إلى الحكم وساعدته في ذلك أربعة أسباب رئيسية على الأقل:

أولاً: تراجع الاهتمام الدولي، وخصوصاً الأميركي، بمصر وبنشر الديمقراطية، فمنذ الفشل الأميركي في حرب العراق والولايات المتحدة عازمة على تخفيف أعبائها في الشرق الأوسط تدريجياً، لذا لم تبال بقمع مبارك المعارضة بعد 2005، كما لم تفعل إدارة أوباما شيئاً يُذكر لمساعدة مصر لتعزيز الحكم المدني بعد 2011، ولا للاعتراض على الانقلاب العسكري في 2013، وظلت أميركا تستثمر في علاقتها بالجيش المصري بالأساس خلال تلك الفترة. ثانياً: تميّز النشطاء المصريين على مختلف توجهاتهم بدرجة عالية من المثالية والانقسام بعدما ورث هؤلاء عقوداً من التجريف السياسي. لذا لم تنتبه القوى المختلفة بدرجات إلى طبيعة الدولة العميقة والحكم العسكري الممتد لمصر، وتركوا معظم مؤسّسات الدولة العميقة بلا أيّ إصلاح يُذكر، وانشغلوا بصراعات حول الأيديولوجيا وطرق التغيير (الانتخابات أو الدستور) من دون الانتباه إلى الخطر المحدق بهم جميعاً.

ثالثاً: يعتقد روبرت سبرنغبورغ أنّ الشعب المصري من أكثر الشعوب اعتماداً على حكومته في العالم، فهي الموظف الأكبر لحوالي ربع القوى العاملة المصري (7 ملايين موظف)، كما توفر الحكومة الدعم لغالبية المصريين في صورة أغذية وموارد طاقة مخفضة الثمن، وتهمين على مؤسسات التعليم والثقافة والإعلام، ما جعل مؤسّسة كالجيش تتمتع بدعم غالبية الشعب المصري بشكل مستمر. رابعاً: تمكّن الرئي المصري عبد الفتاح السيسي من الاستفادة من حالة الفراغ السابقة، بحكم قدومه من جهاز الاستخبارات العسكرية، ما ساعده في السيطرة على الجيش، ونجاح ثورة يناير في توجيه ضربة قوية إلى النخب المدنية التي تكونت خلال عهدي السادات ومبارك من دون أن تتفق على نخبة بديلة، وكذلك من خلال تشجيعه توسع الجيش اقتصادياً وسياسياً بشكل غير مسبوق. وكانت نتيجة ما سبق عودة مصر إلى الحكم العسكري بشكل غير مسبوق في تاريخها منذ أواخر الستينيات، وبشكل أكثر قمعاً عما مضى من أسوأ سنوات قمع عبد الناصر. وهذا يعني أنّ ثورة يناير ساهمت، بغير قصد، في عودة الحكم العسكري بشكل غير مسبوق للبلاد، وقد يكون هذا خطأً غير مقصود أو ثمرة إيجابية، إذ ساهمت القشرة المدنية التي صنعها السادات ومبارك في إخفاء طبيعة النظام العسكرية وحقيقة الدولة العميقة، والتي بدت منذ يوليو/ تموز 2013 أكثر وضوحاً لكثيرين. ويبقى السؤال بشأن ردة فعل الشعب المصري ومدى انتشار الوعي السابق بطبيعة الحكم العسكري للبلاد، وبكونه المسؤول عما وصلت إليه البلاد من تراجع على مختلف الأصعدة، ومدى استعداد المصريين لمواجهة الحكم العسكري وتغييره، وتحمل تكاليف ذلك. وتبدو الإجابة غير إيجابية، أو غير واضحة على أقل تقدير، في ظلّ تراجع مؤسّسات التعليم والثقافة المستمر وسيطرة النظام على مؤسسات الإعلام وتراجع استقلالية مؤسّسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية المختلفة، وتراجع الاهتمام الدولي بالديمقراطية كذلك. ويبقى الخوف الأكبر من تعرّض مصر لهزات اقتصادية وسياسية مفاجئة بسبب أخطاء النظام، قد تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع، مع العجز المستمر في إيجاد حلول جادّة في ظل هيمنة الحكم العسكري على البلاد.

> الخوف الأكبر من تعرّض مصر لهزات اقتصادية وسياسية مفاجئة بسبب أخطاء النظام، قد تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع

(كاتب مصري في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads